أضواء على مؤتمر المستثمرين العرب في بيروت

بقلم : علي بدران

خلال الفترة الواقعة بين ١٨ ـ ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٧ انعقد في بيروت المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب . وقد تأسس المؤتمر عام ١٩٨٢ وعقد أول دوراته في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية التي استضافت قبل ذلك مؤتمر إسلامي عقد بمناسبة مرور ١٤ قرناً على هجرة الرسول الكريم الى المدينة المنورة . وتقرر آنذاك أن يعقد مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب مرة كل عامين في مختلف الدول العربية وبمظلة من جامعة الدول العربية التي ترعى الجهات المنظمة من اتحاد غرف التجارة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات .

انعقد المؤتمر قبل أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في ظل ظروف عربية ودولية يسودها القلق وتخضع لتحالفات وتكتلات سياسية واقتصادية تفرضها تطورات الصراع على المصالح ، حيث تواجه المنطقة العربية بشكل خاص عالماً يسير نحو العولمة ، والتكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي وفي ظل منظمة التجارة العالمية والتي أدت إلى خلق واقع اقتصادي جديد وقيام سوق عالمية واحدة في عصر بات الاقتصاد هو المحرك للسياسة .

هل سيكون المؤتمر السابع فرصة للدخول الى مرحلة جديدة من التعاون العربي المرتكز على أسس ثابتة ومصالح مشتركة وخلق عقلية جديدة لدى المستثمر العربي؟ هل يكون مناسبة جدية لحرية التجارة بين الدول العربية لتكون حافزاً للإستثمار البيني وتشجيع المستثمر العربي والتعرف على مناخ الاستثمار وعلى الفرص المتنوعة والكثيرة؟ .

والسؤال الكبير الذي يطرح على المؤتمر السابع ما هي الخطة العربية العملية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة تحت عنوان العالم الجديد في ظل ضعف التنظيم الاقتصادي البنيوي في أكثرية الدول العربية وفي إيجاد الحوافز الاستثمارية وعدم قدرة هذه الدول على التعاون والتنسيق فيما بينها وعدم قيام الاتفاقات الاقتصادية على قاعدة التكامل بين المصالح الاقتصادية المتبادلة؟

هل التوصيات والقرارات والدراسات لدورات المؤتمرات السبعة كافية لقيام السوق العربية المشتركة من دون حواجز والذي ينادي بها العالم العربي منذ العام ١٩٦٤؟ وهل هي كافية لمواجهة توسع التجارة العالمية والحوار الأوروبي المتوسطي في إطار مؤتمري برشلونة ومالطا واتفاقية «الغات» .

ان العالم كله يتجه نحو التكتلات الاقتصادية بحيث ان التجارب العالمية أثبتت أن لا مجال لنجاح بلد بمفرده دون تكتلات اقتصادية بين الدول . فكيف سيكون هناك تعاون تجاري واقتصادي وسوق عربية مشتركة ومنطقة تجارية عربية حرة وكبرى في ظل عدم التعاون والتضامن العربي . ان دول مجلس التعاون الخليجي الستة لم تتمكن من انجاز اتفاقية لتوحيد الرسوم الجمركية فيما بينها بالرغم من عشرات الاجتماعات لوزراء المالية . .

هل سيكون المؤتمر السابع محققاً للآمال والطموحات ونقطة تحول حاسمة في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي للوصول الى إرادة موحدة في جميع القضايا العربية الاقليمية والدولية والسياسية الاجتماعية؟

على مدى ثلاثة أيام انعقد المؤتمر في بيروت في دورته السابعة للدلالة على دور لبنان في التنمية على صعيد المنطقة العربية ، بعد البدء باستعادة ثقة العالم به ودوره الفعال في مجال الاستثمار والأعمال وسهولة تحرك رأس المال المستثمر وعوائده من خلال التجارة العالمية والخدمات المصرفية وخدمات البورصة والتقنيات المعلوماتية ، وغيرها ليصب المؤتمر في دعم المسيرة الاعمارية في لبنان . وقد فاق عدد المشاريع على ٣٠٠ مشروع من مختلف الدول العربية لعرض ولتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية . وتضمن جدول الأعمال جلسات عمل وحلقات فنية متخصصة في تطوير دعم المتغيرات الاقتصادية العربية

مجلس التعاون الخليجي : مال العرب للعرب

والدولية والفرص الجديدة في مجال الاستثمار العربي وتطويره ودعمه ، خصوصاً أن مناخ الاستثمار في الدول العربية قد بدأ يتطور وأن إجراءات الإصلاح الاقتصادي قد بدأت من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة لانفتاح الدول العربية على بعضها البعض وإيجاد المنطقة التجارية الحرة العربية التي تعتبر الرد العملي على التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد العربية في ظل العولمة وقيام التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم . كذلك فإن دعم فكرة التكامل العربي كان لها دور في المؤتمر لجهة أنها تتيح إقامة منطقة تجارية حرة ، ومن ثم اتحاد جمركي بين الدول العربية لتفعيل الحماية الوقائية للإنتاج العربي .

أما فيما خص المصارف العربية فقد خصص لها المؤتمر دراسات لها أهمية من خلال قيام مؤسسات مصرفية عربية كبرى عن طريق ضرورة دمج عدد كبير من المصارف القائمة ، مما يؤدي الى وفورات الحجم والقدرة على المنافسة وتطوير خدمات مصرفية جديدة بمفهوم البنك الشامل ؛ بحيث تشهد الصناعة المصرفية الحديثة تطورات وتحولات جذرية ، إذ أن عالمية الأسواق المالية وتحررها أصبحت ظاهرة مهمة لها تأثيرها الفعال بحيث اقترب العالم من أن يكون سوقاً واحدة بدون مواقع جغرافية . وتراجع هوامش الربحية التقليدية المتمثلة بالفارق بين الفائدة الدائنة والمدينة مما يزيد من ضرورة تطوير خدمات جديدة تؤمن دخلاً إضافيا من مختلف الخدمات المالية ؛ خصوصاً في ظل تطوير وسائل الاتصال ويفعل الامكانات الجديدة التي تقدمها التكنولوجيا مثل البنك الناطق والصراف الآلي والخدمات الالكترونية المتطورة ، وبالتالي نتيجة لهذا التقدم تقلصت الحاجة للتوسع الكثيف لفتح فروع للمصارف لتقديم الخدمات المصرفية بحيث أن أهمية الموقع الجغرافي تقلص بفعل أنظمة المعلومات والاتصالات المتطورة .

أما على صعيد رساميل المصارف فقد تم التطرق الى طرح تلك الرساميل للإكتتاب العام لتوسيع قاعدة الرساميل وزيادتها ، مما يقدم للمصارف العربية خيار الحصول على التمويل الترسملي المباشر الى جانب التمويل عبر الاستدانة في الأسواق المالية الدولية عن طريق اصدار ايصالات الايداع العامة والبدء بفتح الأسواق المالية والمصرفية بين الدول العربية لتطوير عمل المصارف وزيادة قوتها وحجمها ، وكان في لبنان تجربة ناجحة لبعض المصارف في هذا الخصوص .

أما فيما خص أسواق رأس المال العربية وزيادة التكامل فيما بينها فقد تم طرح دراسات واقتراحات خاصة بالسياسة العامة تستهدف اصلاح وتطوير أسواق رأس المال العربية وتحقيق تكاملها واعادة الأموال العربية المستثمرة في الدول الأجنبية وبشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة ،بحيث أن هناك تقديرات لهذه التوظيفات العربية البينية بحوالي ٧٥٠ الى ٨٠٠ مليار دولار أميركي ، إذ ليس هناك دراسة دقيقة ورصد للأموال العربية خارج الوطن العربي في الدول الأجنبية ، خصوصاً ان حركة الاستثمار في الفترة السابقة قد اصطدمت بظروف وعوامل مختلفة من بينها انعدام أو ضعف البنية التحتية الملائمة وفرض أسعار غير حقيقية للسلع والخدمات ، اضافة الى التعقيدات الادارية والتشريعية والقانونية في البلدان العربية مما يتطلب إصلاح للمالية العامة ونقل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص .

الرهان أن يكون المؤتمر السابع فرصة للدخول الى مرحلة جديدة من التعاون العربي

ان نجاح المؤتمر السابع يتوقف على ترجمة القرارات والتوصيات الى برامج عمل والانتقال من مرحلة النظريات الى مرحلة الأفعال ، فالدراسات الاقتصادية العربية كثيرة جداً حول التعاون والتنسيق العربي ، خصوصاً ان ما يتوافر في البلدان العربية من أسس ومقومات التكامل الاقتصادي لا يتوافر لأي مجموعات اخرى من البلدان .

ان التضامن السياسي والتضامن الاقتصادي العربي هو الضمانة لتنفيذ المقررات وزيادة النمو وتطوير الهيكليات الاقتصادية ، فالأجواء السياسية العربية لا تزال تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وتؤدي الى تأخير توافد الرساميل ، وعدم تحقيق التضامن المذكور سوف يؤدي الى أوضاع صعبة للدول العربية بمواجهة التنافس الجديد والعولمة التي ستصبح واقعاً عالميا بلا حدود . إن العولمة القادمة هي القوة التي ستفرض نفسها على الجميع .

لا يكفي القرار بإنشاء السوق المشتركة العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، بل ترجمة هذا القرار الى عمل وفعل وانجاز وحقيقة ، ليكون نقطة تحول في مسيرة المؤتمر السابع لربط الاستثمار العالمي الذي تحركه الشركات الكبرى وأسواق المال مثال الشركات اليابانية التي حركت الثورة الاقتصادية في شرق آسيا خصوصاً في ماليزيا وأندونيسيا والصين وكوريا .

المطلوب ان يتعاون ويتضامن العرب فيما بينهم ويبدأوا بإجراء الاصلاح الاقتصادي البنيوي على مستوى الأنظمة الذي يتوقف على إيجاد المزيد من الانفتاح الاقتصادي وقيام الحكومات العربية باتخاذ القرارات المصيرية لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل لتوطين الأموال العربية في المنطقة واستثمارها في المشاريع العربية الذي هو أفضل سبل الاستثمار من حيث الربح والمردود التجاري .

من هنا يبرز التحدي الذي يواجه الوطن العربي للدخول الى العالم الجديد ومواجهة العولمة كقوة اقتصادية عربية موحدة والتي لن تكون إلا عن طريق التضامن العربي بكل أشكاله للإندماج في الاقتصاد العالمي .